أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية

إلياس إمحمد مسعود شريحة*

علم الاجتماع، ، الآداب والعلوم بدر، الزنتان، ليبيا

*Elyas.shriha2050.gmail.com

الملخص

تناول الدراسة الراهنة أولويات وآليات المصالحة الوطنية بين أفراد ومؤسسات المجتمع الليبي، وأثرها على الاستقرار الاجتماعي وبناء الدولة، وهدفت إلى إبراز أهم السبل لتحقق المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، وأثر المصالحة على التنمية وبناء الدولة، والاطلاع على أهم المشاكل والتعقيدات التي تعرقل المصالحة الوطنية.

وسعت إلى توضيح واقع الأزمة الليبية وتحديد أهم التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية لتفادي الأزمة ولم الشمل وتحقيق التعايش السلمي والاستقرار والتنمية وبناء الدولة من خلال إزالة الخلافات بين أبناء البلد الواحد والوصول إلى حلول تغير من هذا الواقع وتقرب وجهات النظر وإيجاد تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

– واقع المصالحة الوطنية يتمثل في الفراغ الاجتماعي والسياسي والأمني والثقافي والتدخلات الخارجية والإقليمية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية على حساب الوطن.

– الواقع السياسي للمجتمع الليبي ويتمثل في الفوضى وعدم وجود آليات للعمل السياسي، والتشبث بالمناصب السياسية، وانقسام الدولة إلى حكومة في الشرق وأخرى في الغرب والصراع على الجنوب، وعدم توحيد المؤسسات السياسية والتأخر في أعداد الدستور وعدم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية.

– آليات أمنية يعد الأمن والاستقرار من أهم دعائم التنمية والتي يفترض أن تقوم على جمع السلاح، وإعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية.

– آليات اقتصادية أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح المؤسسات الاقتصادي وحماية الحقول النفطية ووضع إستراتيجية وطنية للإعادة إنتاج النفط لما كان علية قبل 2011، والاهتمام بالسياحة الساحلية والأثرية، وإيجاد اقتصاد بديل للنفط وتدريب القوي العاملة، والعدالة في توزيع الثروة، وتنفيذ برامج تنموية، ورفع مرتبات المواطنين.

– آليات اجتماعية بإصلاح النسيج الاجتماعي ونشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي وإعادة الثقة بين أبناء الوطن.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الاستقرار، بناء الدولة، ثقافة التسامح، آليات المصالحة.

المقدمة

يعتبر الاستقرار السياسي أحد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين، باعتباره مطلبا جماعيا تسعي إليه الأمم والشعوب لأنه يوفر البيئة الضرورية للأمن والتنمية، ويسهم في أيجاد جو من الحرية والعمل السياسي واستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمعات بدرجة تحول دون وقوع العنف فيها، [1].

ويشكل الاستقرار بصورة عامة في بعديه الاجتماعي والسياسي أحد أهم الأهداف التي تسعي إليها كافة المجتمعات، إن ما تمر به مجتمعات الشرق الأوسط في الوقت الحاضر من حروب وأزمات جعلها لا تستطيع توظيف ثرواتها الطبيعية والبشرية في بناء مجتمعاتها، لأسباب تتعلق بطبيعة أنظمتها السياسية فضلا عن عدم تحقيقها للوفاق الاجتماعي نتيجة ضعف بنيتها السياسية، أن عدم الاستقرار لا يرتبط فقط بالمجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية بل يتعدي ذلك إلى تأثيراته النفسية في المجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاتجاهات الفكرية، [2].

وقد اندلعت أحداث ثورة 17 فبراير 2011، للمطالبة بالحرية وحقوق الإنسان، غير أن واقع الانتقال إلى بناء ليبيا الجديدة ليس باليسر ذاته، بل يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحضر في إطارها مسألة العدالة الانتقالية كمتغير مهم في مسار تحقيق المصالحة الوطنية .

ولعل ليبيا اليوم أحوج ما تكون إلى مصالحة وطنية تسهم في بناء دولة تنعم بالأمن والاستقرار، وينعم أهلها بعيش كريم، وتقوم فيها العلاقات بين المواطنين، وبين مؤسسات الدولة على أساس من الثقة والاحترام، وتسهم التجارب الدولية على أن نجاح مساعي المصالحة الوطنية يتوقف على حسم خلافات حول قضايا مفصلية تشكل في مجموعها أزمات : أزمة هوية وأزمة شرعية وأزمة تغلغل وأزمة توزيع وأزمة مشاركة؛ فيما تبين الدراسات التي أجراها القائمون على "مقترح المصالحة الوطنية" أن ليبيا تواجه جميع هذه الأزمات دفعة واحدة وبشكل متزامن.

ومن الجدير بالذكر منذ انطلاق الثورة حدث خلاف سياسي في الرأي بين المدن والقبائل الليبية، تسبب في نزاع مسلح بينها، نتج عنه إحداث شرخ داخل النسيج الاجتماعي، فكان لابد من وجود آلية لحل النزعات تمثلت في المصالحة الوطنية التي تعتبر من الأنظمة الاجتماعية والقانونية لرأب الصدع بالطرق الودية بعيداً عن إجراءات التقاضي وتعقيداتها، إلا أن المصالحة الوطنية واجهت العديد من المعوقات منها الجهوية والقبلية، والتدخل الدولي والإقليمي، وضعف المؤسسات الأمنية وتأخر إعداد الدستور وتهميش المكونات الاجتماعية والثقافية، والفساد المالي والإداري والانقسام السياسي، وانتخاب شخصيات غير مؤهلة للقيادة، وعدم التزام الساسة بتسليم السلطة بعد انتهاء المدة القانونية المحددة لمناصبهم، وهنا لابد من مساهمة الشخصيات الوطنية والاجتماعية والدينية والسياسية، وغرس ثقافة التسامح والعفو، والحد من التدخلات الخارجية والإقليمية، والبعد عن الحقد والتحريض والمصالح الشخصية، وإشراك كل الأطياف والمكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية.

وهناك بعض الدراسات في الآونة الأخيرة التي تناولت موضوع المصالحة الوطنية مثل دراسة عواطف امحمد وهاجر امحمد، 2021، [3] التي تناولت دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية من موقعهم القانوني والحقوقي سواء كانوا ضمن مؤسسات العدالة أو ضمن الجهات الفاعلة، ودراسة محمد بوزيدي شيطر، 2022، [4] التي تناولت رهانات الاستقرار والأمن في ليبيا في ظل آفاق المصالحة الوطنية، بينما الدراسة الراهنة تتناول أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية .

وانطلاقا من قولة تعالي ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ سورة الحجرات الآية 9 و10، وقولة تعالي ﴿وَإِنْ تَعْفُوا وَتَصْفَحُوا وَتَغْفِرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ سورة التغابن الآية 14، وقولة تعالي ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾سورة البقرة الآية 178، وقولة تعالي﴿أَن تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ سورة البقرة الآية 224، وقولة تعالي﴿وَإِن تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾سورة النساء الآية129، وقولة تعالي﴿وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾سورة النور الآية22، وقولة تعالي﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾سورة الشورى الآية 4، تناولت الدراسة أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية.

مشكلة الدراسة

قد كانت المصالحة الوطنية وستظل الشغل الشاغل للجميع، وأنها باب الاستقرار، وبناء الدولة، ويقين المجتمع بضرورة التعايش السلمي، ولصناعة آلية للحوار، يستطيع الجميع بها أن يساهم في بناء المجتمع، ويعبر فيها عن مطالبه، ويعرض أفكاره، دون اللجوء للعنف، سواء المادي، أو المعنوي، وحماية الوطن، ورفع الذل والمهانة عنه، والتصدي للتآمر علينا، وأننا شركاء بالتساوي في هذا الوطن فالمصالحة الوطنية ركيزة أساسية في بناء الدولة، والعبور بالبلاد نحو الاستقرار الكامل.

وبالرغم من الجهود التي تبذل لتحقيق المصالحة الوطنية داخل الدولة الليبية باعتبارها الطريق لتحقيق الاستقرار والبناء والتنمية، إلا أن المصالحة شابها العديد من أوجه القصور نظراً لاتساع الشرخ الاجتماعي بين المدن والأطراف السياسية، فالاهتمام بهذه القضية أصبح الاتجاه الرسمي للدولة الليبية، تتمثل مشكلة الدراسة في تناول أولويات وآليات المصالحة الوطنية بين أفراد ومؤسسات المجتمع الليبي، وأثرها على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

- التعرف على أهم الآليات والسبل لتحقق المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011.
- إبراز أثر المصالحة في دولة ليبيا على التنمية وبناء الدولة.

- إيضاح أهم المشاكل والتعقيدات التي تعرقل عمل مجالس المصالحة الوطنية.
- معرفة الحلول المقترحة للوضع الليبي وتوظيفها بما يخدم المواطنين من خلال إرساء السلام.

ولتحقيق الأهداف السابقة، تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

تساؤلات الدراسة

- ما أهم الآليات والسبل لتحقق المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011 ؟
- ما أثر المصالحة في دولة ليبيا على التنمية وبناء الدولة ؟
- ما أهم المشاكل والتعقيدات التي تعرقل عمل مجالس المصالحة الوطنية ؟
- ما الحلول المقترحة للوضع الليبي وتوظيفها بما يخدم المواطنين من خلال إرساء السلام؟

منهج الدراسة

دراسة سوسيولوجية اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف المصالحة الوطنية في ليبيا وبيان الأولويات والآليات لتحقيقها.

مفاهيم الدراسة

أ. مفهوم المصالحة الوطنية، [5].

الإنسان كائن اجتماعي يعيش في جماعة ويتفاعل معها وبالتالي يحتاج إلى العيش في سلام، وهذا يتطلب مصالحة مع الذات ومع الأخر بوصفها ضرورة إنسانية لاستمرار الحياة، ويتطلب ذلك درجة من التوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، بتبني صيغة للتفاهم بين أبناء الوطن، عبر حوار وطني مفتوح وشفاف، بتقديم التنازلات والتضحيات وتغيير العلاقات بين الخصوم للوصول إلى قدر من التعايش المشترك بينهم، وإقامة علاقات جديدة بين المواطنين تقوم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان فأساس المصالحة إدارة للخلافات وبناء علاقة مع أطياف المجتمع المختلفة.

ب. الاستقرار السياسي، [6].

الاستقرار السياسي هو حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وهو ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة للحفاظ على الشرعية، أن الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية، ويتضمن تجنب الانهيارات ولا يعني الاستقرار السياسي الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في القدرة على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقصى الظروف، ويتحدد الاستقرار السياسي في أربعة أبعاد أساسية هي حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي.

ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي شرعية النظام السياسي وقوته ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة، الاستقرار البرلماني، الديمقراطية، تدعيم المشاركة السياسية، احترام سلطة القانون، غياب العنف،اختفاء الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات الخاصة، نجاح السياسات الاقتصادية للنظام، فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية.

ت. التنمية، [7].

تعرف التنمية إجرائيًا بأنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل ومرغوب من خلال استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة لدى المجتمع سواء كانت بواسطة أفراد أو قطاع من قطاعات المجتمع، سواء كانت تلك العملية اقتصادية أو اجتماعية أو بشرية أو سياسية من أجل إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، فضلاً عن إحداث تغييرات واعية في الجوانب الفرعية الأخرى، والتخطيط للنهوض بالواقع المعيشي في ضوء تحديد الإمكانات وتحقيق أفضل نتائج ممكنة ذات جودة عالية، باعتماد برامج وخطط تنموية تحقق لكل إنسان قدرات ومهارات تمكنه من الاستفادة من فرص الحياة، وهذه البرامج تشمل الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية،والدخل والعمل، والإسكان والبيئة، والأمن والاستقرار.

الدراسات السابقة

أ. دراسة عثمان على سالم وآخرون 2021، [8].

بعنوان : سبل إعادة أعمار وتأهيل سكان المدن المدمرة بالحرب ومعوقات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نفس – اجتماعية. هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وعملية إعمار المدن المدمرة بالحروب، وكذلك التعرف على العلاقة بين التنمية البشرية المستدامة وتحقيق الحاجات النفسية وتوظيف الإمكانات المجتمعية، والكشف عن رصد معوقات التنمية البشرية في المجتمع الليبي، ورصد الآثار النفسية للحرب والتعرف على دور المصالحة الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة بالمدن المدمرة، وإبراز دور المرأة في المصالحة الوطنية.وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات كثيرة تحول دون تحقيق المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي، وهو ما يتطلب التنازل عن العوامل الكامنة وراءها، والتنازل عن المصالح الشخصية في سبيل النهوض بالوطن.

ب. دراسة حمزة يوسف 2015_2016، [9].

بعنوان تحديات بناء الدولة في ليبيا كمحاولة لفهم وتتبع أهم الأسباب والمتغيرات المعيقة لعملية إعادة بناء الدولة في ليبيا والعوامل الخارجية والداخلية المتحكمة فيها، من خلال الإجابة على تساؤلات وهي، ما هي أهم تحديات بناء الدولة في ليبيا، وما هي أفاق ومستقبل الدول الوطنية الليبية، وللإجابة على هذه التساؤلات تم صياغة فرضيات وهي، الوصول إلى مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية الليبية يعتمد على القدرة على مواجهة التحديات التي تحول دون ذلك، وان مستقبل تحقيق بناء الدولة مرهون بوجود رؤى واستراتيجيات فعالة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت إلى نتائج أهمها، أن الاستقرار السياسي عامل حاسم في تكريس ثقافة الدولة والشعور بالمواطنة وهذا لن يأتي ألا بمصالحة سياسية، وأن عدم التوافق بين الفرقاء الليبيين لإيجاد حل سياسي وتشكيل حكومة توافقية لوجود أطراف لم تقبل بهذا الاتفاق، وان تأزم الوضع في ليبيا سببه غياب الأمن وانتشار المليشيات المسلحة.

ت. دراسة فهيل جبار جلبي 2014، [10].

بعنوان المصالحة الوطنية في العراق، دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها بأن هناك أسس ومبادئ وآليات تودي إلى تحقيق المصالحة الوطنية في المرحلة الانتقالية عبر مجموعة من الإجراءات والوسائل يكون لها تأثير علي حقوق الإنسان والعيش المشترك، وهدفت إلى بيان أهم الآليات والسبل لتحقيق المصالحة الوطنية في العراق، والكشف عن الحلول الناجحة للوضع العراقي بما يخدم السلام الدائم، واعتمد الدراسة علي المنهج التحليلي، وتوصلت إلى نتائج أهمها تمثل المصالحة الوطنية إحدى الخطوات المهمة التي تتخذها المجتمعات بعد فترة الحروب والنزاعات، وأن المخاطر في بيئات ما بعد النزاع من المخدرات وتوفير الأسلحة وانتشار البطالة والعنف المسلح، وأن المصالحة تكون بالتعامل مع تركة النزاعات والحروب بنشر ثقافة التسامح ومعاقبة المجرمين لتحقيق العدالة ولضمان حماية حقوق الإنسان، وتمثل الانتخابات ضمانة فعلية لمبادئ الديمقراطية، وضرورة تحقيق الأمن والسلم وتدعيم استقرار المجتمع وتعزيز المواطنة والهوية الوطنية.

ث. دراسة وناس فاطمة.2012_2013، [11].

بعنوان المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، سعت الدراسة لمعرفة مفهوم المصالحة الوطنية وأهدافها في الجزائر، والمسار والنتائج التي تحكمها والعراقيل النى تعترضها، والعلاقة بين المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي، واعتمدت على فرضيات منها المصالحة الوطنية هي سياسة تتبناها الدول التي تعرف الصراعات الداخلية، كلما تحقق الاستقرار السياسي في دولة ما كلما ذل ذلك على وجود مصالحة وطنية، كلما كانت جهود الجزائر نحو تحقيق المصالحة كلما كان الاستقرار السياسي فيها قائما. واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج التحليلي والوصفي، وتوصلت إلى نتائج أهمها خروج الجزائر من الأزمة التي وقعت فيها منذ بداية التسعينات، وإعادة استتباب الأمن والطمأنينة.

وتتناول الدراسة المحاور التالية:

أولا: الوضع الراهن في المجتمع الليبي .

ثانيا: العوامل المختلفة للمصالحة الوطنية.

ثالثا:متطلبات عملية المصالحة.

رابعا: الأولويات والآليات لتحقيق عملية المصالحة.

خامسا: تحديات المصالحة الوطنية بدولة ليبيا.

سادسا: سبل تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

سابعا: دور العامل الخارجي في احتواء المسالة الليبية.

وفيما يلي نعرض لمحاور الدراسة:

أولا: الوضع الراهن داخل المجتمع الليبي

يمكن وصف الأزمة التي يمر بها المجتمع الليبي بأنها أزمة حوار وتواصل وتفاعل بين الأطراف الاجتماعية والسياسية، كما يمكن اعتبارها أزمة ثقافة في الأساس فالتركيبة الثقافية السائدة تسهم إلى حد كبير في تفاقم الأزمة، [12] وتتطلب المصالحة الوطنية فهم الأسباب التي أوصلت الحال إلى ما علية لتشخيص الأزمة وإيجاد الحلول، فعدم فهم أسباب الخلاف والنزاع يعطل المصالحة، ويعرقل الاستقرار والبناء والتنمية نتيجة تأثير عوامل على المشهد الليبي أهما التدخلات الخارجية، والخلافات السياسية والأيديولوجية وتباين المصالح، وغياب الثقة بين الأطراف المتنازعة، [13] والإقصاء الاجتماعي واستبعاد بعض المكونات الثقافية من المشاركة العادلة وفرض سياسة المغالبة.

تعاني ليبيا ضعف في مؤسسات الدولة، وانعدام الثقافة المؤسساتية وسيادة القانون، والإحساس بالانتماء إلى الوطن، وانتشار ثقافة الاعتماد على الدولة، وأصبح الفساد والمحسوبية بمثابة ثقافة، وعدم المساواة سببا في اتخاذ الشعب موقف اللامبالاة، هذه العوامل تجعل مشاركة الفرد في المجتمع الجديد أكثر صعوبة، إن ليبيا بحاجة إلى معالجة الآثار المترتبة على هذه الفترة، والتي لم تقتصر أثارها على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وإهدار المال العام فحسب، بل دمرت القيم الأخلاقية التي هي عنصر أساسي للتنمية الثقافية، وتعتبر ضرورية لإرساء الديمقراطية وإعادة الأعمار والتنمية، [14]، إن ليبيا بلد ذو اقتصاد ريعي يعتمد على النفط والغاز، ولا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص الانتقال الديمقراطي، وفي قيم الاستقلالية والحرية الفردية، وغياب مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب تحدي العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة والمناطق الجغرافية المختلفة وهذا يهدد الوحدة الوطنية، [15].

لقد تسببت النزاعات المسلّحة بتكاليف باهظة على التنمية، فسياسات الإقصاء والظالم الاجتماعية تضعف التماسك الاجتماعي، وكثيرًا ما يتلازم النزاع والعنف مع حالات عدم المساواة في الحصول على الفوائد من الثروات الطبيعية والمشاركة الاجتماعية والسياسية، وترتفع احتمالات نشوب النزاعات المسلحة عندما تضعف التنمية،وتلحق النزاعات المسلحة أضرار بالمجتمع وتدفع الأفراد إلى هجر منازلهم وترك سبل عيشهم، ملحقةً أضرارًا تعيش مع الأفراد طوال حياتهم، وتسبب مشاكل صحيَّة لأجيال كاملة من الأطفال فتمنعهم من متابعة دراستهم، وتلحق خسارة بالأسرة والمجتمع، وتربك المجتمعات وتفكك نسيجها.

ثانيا: العوامل المختلفة للمصالحة الوطنية:

للمصالحة الوطنية عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية يمكن تحديد أهما في:

1. العوامل الاجتماعية والثقافية للمصالحة:

الثقافة بما تشمله من عادات وتقاليد وقيم ومعتقدات واتجاهات وأفكار توثر في شخصية الفرد والجماعة عن طريق المواقف المتعددة ومن خلال التفاعل الاجتماعي المستمر، [16] وتتعايش داخل الثقافة شبكة من النزعات والاتجاهات التي يسودها الاختلاف، [17] فالمصالحة تفتح مساحة لمناقشة دور الآليات التقليدية النابعة من الداخل، [18] وتمهد لظهور أشكال جديدة من السلوك الإنساني في التعاملات البشرية، [19] وتعد القيم معايير للسلوك الإنساني لا يمكن الاستغناء عنها، حتى ينطلق الجميع إلى البناء والتعمير على المستويين المادي والروحي لتحقيق أهداف المجتمع وتوفير الأمن والاستقرار والحياة الكريمة لكل المواطنين، [20] وللثقافة دور كبير في توجيه وتشكيل السلوك وتشوب الثقافة بعض السلبيات التي تكرس الصراع والبعد عن الحوار مثل الشك في جدوه الحوار.

2. العوامل الاقتصادية للمصالحة.

التحسن في الحالة الاقتصادية يسير جنبا إلى جنب مع زيادة الانفتاح السياسي، ويقلل إلى حد كبير خطر الحرب، فالتنمية الاقتصادية ضرورية لإحراز السلم، ويجب أن تسير المصالحة جنبا إلى جنب مع تحقيق العدالة الاقتصادية، والعمل من اجل التغلب على أسباب الانقسام والمساواة في تقديم الخدمات الأساسية، وسيكون من العبث أن تفرض دولة مصالحة دون توفر موارد مالية.

3. العوامل السياسية للمصالحة.

المصالحة حالة مرغوب فيها سياسيا، مصالحة الكل مع الكل، لتحقيق السلم، والاعتذار الرسمي يعد مثالا على السلوك السياسي الرمزي للمصالحة، وهناك مبادرات لزيادة الوعي بين مستوي القادة فيما يتعلق بأهمية الاعتراف بالفظائع التي ارتكبت من قبل الدول بعد الاعتراف

بظلم الماضي ودعم الحكومات لتوزيع التعويضات والإقرار بالمسئولية السياسية،باتخاذ القرارات التي تؤدي إلى إحداث تغيرات سياسية في الدولة لكي تستطيع أن تعمل على تغيير المجتمع نحو الأفضل والخروج من المشاكل تدريجيًا، لبناء إطار ديمقراطي، ومناخ سياسي مستقر من خلال الانتهاء من إعداد الدستور وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وقانون ينظم عمل الأحزاب.

4. العوامل النفسية لعملية المصالحة.

يعتمد نجاح المصالحة على إقامة علاقات سليمة بين الأطراف المتنازعة، بتغيير روح الصراع وتشكيل روح السلم كبديل لها، علاقات قائمة على الثقة المتبادلة والقبول والتعاون، فالمصالحة في إطار نفسي تشير إلى عملية ثقافية مجتمعية تمثل غالبية أعضاء المجتمع، [21] ففقدان الثقة في أنساق المجتمع ولد أزمة، وأصبح المجتمع يعيش حالة من فقدان المعايير والذي سيحتاج إلى زمن حتى يعود إلى حالة التوازن، [22] فالعوامل النفسية لها أثرها على السلوك البشري بما فيه سلوكه الحواري مثل نشر مشاعر الغير مشجعة للحوار كالكبرياء وتوهم بأن الحوار ضعيف وهذا ما يحد من الإقبال على الحوار لمعالجة الخلافات والنزاعات، [23].

5. العوامل القانونية.

يثير العامل القانوني مسألة كيفية التعامل مع الجرائم التي ارتكبت خلال فترة الصراعات، وهناك ثلاثة أبعاد للعدالة يجب إن تؤخذ في الاعتبار لبناء السلم والمصالحة بعد الصراع الداخلي وهي العدالة التصالحيه لمواجهة الظلم والألم الذي تعرض له بعض أفراد المجتمع أثناء الصراع، عن طريق العفو عن الجاني والتعويض المناسب للضحية، والعدالة الجزئية ويطلق عليها في بعض الأحيان العدالة القانونية، وتركز على الجريمة وانتهاك القانون وهي مسألة بين مرتكب الجريمة والدولة التي تنفد العقاب، والعدالة التوزيعية تهدف للتصدي للأسباب الكامنة للصراع لرفع الظلم الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي، [24].

ثالثا: متطلبات عملية المصالحة:

تتطلب المصالحة الوطنية تحسين العلاقات الشخصية بين أفراد المجتمع وإضفاء الطابع المؤسسي وتجاوز مستوي النخبة لجعلها واقعا علميا ملموسا على مستوي المنظمات المحلية والقاعدة وصولا إلى مستوي الفرد، وفيما يلي نعرض أهم متطلبات المصالحة:

1. السلام الاجتماعي والتنمية المحلية:

السلام الاجتماعي يكون بوجود علاقات قوية متبادلة للموطنين مع الدولة، ويكونون على ثقة بأن القرارات الصادرة عن الدولة يتم اتخاذها بشكل عادل حتى وإن لم يستفيدوا منها بشكل مباشر، ولا يترتب على السلام الحصول على توافق بين كافة الفئات، وإنما يعني إدارة أفضل للمصالح كي لا يلجا المواطنون إلى العنف لحماية حقوقهم، ولقادة المجتمع الليبي دور في بناء السلام الاجتماعي وتحسين نوعية الحياة، ولا يمكن تحقيق التغيير الإيجابي دون تفهم ودعم جميع فئات المجتمع لها، وعليهم العمل في شراكة، وان يتحمل المواطنون مسئولية تحسين حياتهم بدلاً من انتظار المؤسسات العامة لتلبية حقوقهم، وهذا النهج يؤكد على قيمة المواطنة وأن الجميعً ينتمي إلى نفس المجتمع، ولدية مسئولية تجاه، [25].

أن إعادة بسط سيادة القانون أمر حيوي في المجتمعات من أجل صون السلام والأمن لأن عناصر بناء السلام مترابطة والفشل في قطاع ما يمكن إن يتسبب في فشل القطاعات الأخرى، فالجوانب المدنية والسياسية والأمنية في إدارة الأزمات جوانب مهمة، وأن تكون الحلول السياسية هي الخيار الأول في التعامل مع الأزمات لا الحلول العسكرية، [26].

2. الإصلاح الاجتماعي:

الإصلاح الاجتماعي هو عملية تغيير يتعمد المجتمع إدخالها في النظم والأسس التي يقوم عليها ليصل إلى ما يريد تحقيقه، وهو بذلك يهدف إلى تقدم المجتمع وتطوره إلى حالة أحسن، وهناك عوامل تعتبر أساسًا للتقدم الاجتماعي، نذكر منها: نشر الوعي بين الناس، وإيقاظ النزعة الدينية والروحية في الأفراد،والإفادة من الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع، ونشر القيم الأخلاقية من معرفة وفن، والتوزيع العادل للفرص، والمكافآت والأجور وفق درجة إنتاج كل منهم، أما العامل الأخير فهو التقدير، وهو عملية تقدير الأشياء بحسب فائدتها والأشخاص بحسب ما يؤذونه من خدمات، [27].

3. المصالحة والعدالة الانتقالية:

أن بناء الثقة عملية لا يمكن الاستغناء عنها في المصالحة، فإجراءات العدالة الانتقالية إذا تم تنفيذها بشكل حكيم ونزيه سوف تسهل مسيرة المصالحة، التي تعتمد على عوامل مثل تحسين الاقتصاد، أو الانتخابات الجديدة أو مرور الوقت أو تضميد الجراح، لكن هذا لا يقلص من

دور القرارات التي تتخذها الحكومات لمواجهة أسباب وتداعيات الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي، فعندما يخضع مرتكبو الجرائم للمساءلة، ويتم التحقيق في الوقائع وتقديم الاعتذار ودفع التعويضات المالية وإصلاح المؤسسات تتيح فرصة أفضل للنجاح المصالحة، [28] وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في هذا المجال إلا أن الأمر يتطلب تغيير ثقافة ووعي الجمهور باتجاه احترام العدالة الانتقالية والإجراءات القانونية، [29].

4. التعويض عن الضرر:

يعتبر التعويض أحد أهم روافد تحقيق المصالحة والعدالة ومخرجا لما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسان، لتمكين الضحايا من الحصول على اكبر قدر من الإنصاف الذي لا يمكن أن يتحقق دون جبر الضرر، [30] فتحقيق العدالة دون تعويض يعرض التحول الانتقالي للخطر، والتعويض عن بعض الضرر سواء كانت مادية أو رمزية، والاعتراف بالخطاء في حق الضحية سواء بشكل جماعي أو فردي يساعد في تعزيز المصالحة واستعادة ثقة الضحايا في الدولة .

وتتمثل الأشكال المادية للتعويض عن الضرر تحديات أخلاقية وقانونية وسياسية ولاسيما عندما تمول من قبل الدولة، وعليها أن تحدد نوع الضرر الذي سيتم تغطيته، هل هو ضرر اقتصادي أو بدني أو نفسي، وهناك إشكال أخرى من التعويضات مثل رد الحقوق القانونية والممتلكات، أو استعادة حرية الأشخاص أو حقوق المواطنة أو إعادة الأشخاص إلى مناصبهم السابقة في الوظائف العامة التي أقيلوا منها، وتقديم برامج تأهيل للضحايا بما في ذلك تقديم المشورة النفسية أو المساعدة الطبية، إلى جانب خطابات الاعتذار الشخصية من الحكومات أو إعادة دفن جثمان الضحايا أو إنشاء النصب التذكارية العامة، [31].

5. إصلاحات العدالة:

تحتاج البلدان التي خرجت من الحرب إلى إجراء إصلاحات مؤسساتية وقانونية وسياسية، تتمثل في إقالة المسئولين الفاسدين والمستغلين لنفوذهم، وتتمثل عملية التصحيح على إجراء فحص دقيق لخلفية الشخص استنادا إلى مصادر متعددة، ويمكن التفرقة بين عملية التصحيح وعملية التطهير وهو استبعاد الشخص من المناصب رغم أن معظم هذه الإجراءات تتعارض مع حقوق الإنسان، وتكون إصلاحات العدالة بإقامة مؤسسات جديدة مثل الأجهزة المدنية الرقابية وأجهزة مكافحة الفساد واللجان الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع سياسات وبرامج تدريبية لضباط الشرطة والجنود والقضاء وأعضاء النيابة العامة والموظفين الحكوميين من اجل تحويلهم من أدوات للقمع إلى أدوات للنزاهة وإجراء إصلاحات دستورية وقانونية وسياسية وحماية اللاجئين والمساواة في الأجر والتعين القضائي والرقابة على الانتخابات واستقلالية الإعلام وإصلاح المناهج الدراسية ومكافحة العنصرية لدعم المكونات الثقافية والاجتماعية، [32]

رابعا: الأولويات والآليات لتحقيق عملية المصالحة:

إن اخطر ما يواجه المجتمعات التي مرت بأحداث الثورات والصراعات هو الانقسام الحاد بين مكونات المجتمع على نحو يصعب معه التوفيق بينهم، ولبلوغ المصالحة الوطنية يجب العمل على جمع كل الأطراف وتغليب المصلحة الوطنية والنأي عن الأهواء الشخصية، ونشر ثقافة الشفافية وسيادة القانون، والاهتمام بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في حق المواطنين وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وتحديد المسئولين عنها، وعدم التضحية بحقوق الضحايا لتحقيق أهداف ومكاسب سياسية، وإشراك كافة أطراف وأطياف المجتمع دون إقصاء أو تهميش أو استبعاد، وللوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية يجب العمل على:

- الاتفاق على الثوابت الوطنية.
- إعلاء مصلحة الوطن والنأي عن الأهواء الشخصية.
- إجراء المصالحة في مناخ من الشفافية وسيادة القانون.
- تحري الحقيقة كاملة وكشف المظالم لضمان عدم تكرار الانتهاكات.
- التركيز على حقوق الضحايا، وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب.
- تطبيق مبدأ التضمينية بالعمل على تمثيل مصالح كافة أطياف المجتمع.
- وجود جهة محايدة ومستقلة تعني بتقييم نتائج المصالحة في مراحلها المختلفة، [33].
- الاهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم وحل جميع التشكيلات المسلحة التي تقف ضد قيام الدولة.

العدالة التصالحيه تدور أساسا على الحوار والاعتذار والعفو لبلوغ الاستقرار في المجتمع، وإعادة بناء العلاقات بين الأطراف المتنازعة، فمنح العفو يحفز المتورطين في تلك الانتهاكات على كشفها، وتحديد المسئولين عنها مع الاعتذار بشأنها، فالنظم ما بعد فترات الحروب عادة ما تكون هشة ممالا يمكنها من محاكمة القادة والمسئولين في المؤسسات العسكرية والأمنية، ولذلك يكون من المناسب تبني سياسة المصالحة الوطنية والعفو عن انتهاكات الماضي، ويتم ذلك بانسجام وتناغم مع مسار الملاحقة القضائية لضمان أرضا الضحايا ومنع تكرار الانتهاكات مستقبلا، [34] وهذا يحتاج أو يتطلب عدد من المسلمات:

1. الاعتذار وتحمل المسئولية:

عندما تكون مجموعة محلية أو مجتمع بشري قد عانت جراحا جراء العنف فلن تجد هذه المجموعة طريقها إلى المصالحة، وترك أشباح العنف وراءها إلا إذا أعلن المسئولون وأقروا بسوء عملهم واعتذروا عنه، فالاعتذار له أثر ايجابي وينشر قدرا من الارتياح لدى الضحايا، ولكل من تأثرت حياتهم جراء تلك الأفعال، ويخفف من معاناتهم ويحررهم من مشاعر الغبن التي يحملونها، إذا التقي قادة هذه المجموعات وقدموا اعتذارات متبادلة لبعضهم البعض حول الأذى والمعاناة الذي تسببت فيه كل مجموعة نحو الأخرى، ولا يعني تقديم القادة لهذه الاعتذارات أنهم جناة وإنما بوصفهم ممثلين لقواعدهم الاجتماعية المشاركة في النزاع.

2. إقامة العدالة:

يمكن النظر إلى كشف الحقيقة بوصفها الخطوة التي تضع الأساس لعملية المصالحة، بإقامة العدالة التصالحيه والجزائية، وتعني العدالة الجزائية إلحاق العقاب بالجناة وهي قد تأتي في إشكال شديدة مثل المحاكمات الجنائية أو في إشكال ناعمة مثل الأبعاد عن الوظيفة الحكومية، وللعدالة الجزائية قيمتان الأولي تردع عن انتهاكات مثيلة والثانية الرأي العام وهي الشعور بان كفتي العدالة يتم ترجيحها، وكلا الإجرائيين يرسخان مشاعر الأمان والإحساس بالإنصاف غير أن المحاكمات الجنائية تأخذ وقتا طويلا، وتجعل الجناة أكثر ترددا في إعلان الحقيقة، وهي تعقيدات قد تقف عائقا أمام الكشف عن الحقائق وتؤخر وتعرقل المصالحة.

وتسعي العدالة التصالحيه إلى تعويض الضحايا، وتساعد على الشعور بأنة حتى إذا لم يكن من الممكن إقامة العدل كاملا، فإن هناك محاولات للتعامل مع الانتهاكات التي ارتكبت، وإعادة الإحساس بالكرامة إلى نفوس الضحايا، فالاضطرابات الاجتماعية التي تصيب المجتمعات من نتائجها زيادة معدلات الجريمة والعنف وتؤثر على الاستقرار الاجتماعي، فالناس الذين تعرضوا للعنف ودمرت بيوتهم واجبروا على الفرار منها من المرجح أن ينخرطوا في إعمال العنف والجريمة، الأمر الذي قد يؤدي إلى دخولهم في أزمات فالحوار بين الأطراف المشاركة في النزاع سبيل لتضميد الجراح الجماعية، غير أن مثل هذا الحوار يتطلب حرصا وعناية خاصة، إذ يجب إداراته بطريقة تضمن أن تصبح الأطراف أكثر تفهما وتعاطفا مع بعضها،[35].

خامسا: تحديات المصالحة الوطنية بدولة ليبيا:

المصالحة الوطنية هدف إستراتيجي، وهي حوار وطني اجتماعي مفتوح وشفاف ومسئول بين الليبيين، [36] ولنجاحها لابد من تغيير ثقافته وإعادة التماسك الاجتماعي والاهتمام بملف النازحين والمهجريين وعدم المتاجرة به واستخدامه كورقة ضغط، والعمل على تحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف المناسبة لإعداد الدستور، وضع رؤية تنموية وتفعيل دور المجتمع المدني، مع عدم إقصاء المكونات الاجتماعية والثقافية من المشاركة في الحياة السياسية،وبناء الجيش الوطني والشرطة وتامين الحدود والتصدي لخطر تهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير الشرعية، [37] ومنع انتهاكات حقوق الإنسان وإصلاح مؤسسات الأمن، والقضاء، والأعلام، والجهاز الإداري، ونشر ثقافة الحوار، والسلام وتهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية لنشاطات بناء السلام، الذي يعد من أهم السبل لتحقيق البناء والتنمية لتخفيف حدة الصراع.

الطريق لبناء نظام سياسي ديمقراطي طويل ويعترضه الكثير من المعوقات ويتطلب وجود أفراد يقبلون بقيم الثقافة الديمقراطية التي هي أسلوب حياة، وأن تنعكس في سلوك الأفراد، لكن الكثير مما يجرى من أفعال وأسلوب تفكير بعض الليبيين لا تزال بعيدة عن تلك القيم التي تقبل بالتداول السلمي للسلطة، واحترام الرأي المخالف، [38] ويكون الحوار باستخدام أسلوب وتقنيات ومهارات مثل كفاءات اللغة النفسية والاجتماعية والدبلوماسية، وتجنب التشويه للأشخاص وتحري الموضوعية في تناول المسائل، وتنمية حاسة الاستماع الجيد للآخرين، والتأكد مما يسمع منهم قبل إصدار أي حكم، وتجنب سوء الطن بالآخرين، والاستخدام الايجابي لعامل الوقت، وتوثيق إحداث المفاوضات، والقدرة السريعة على فهم طبيعة المواقف وأولوياته ومعرفة الخلفية النفسية للمفاوضين والتوظيف لأنسب الاستراتيجيات للتعامل معهم، [39].

ولإجراء حوار ناجح وفعال يستلزم الأمر وجود منظمات ممثلة لكل أطراف الحوار، وضمانات للحوار وحسن النية والاحترام المتبادل بين الأطراف المتحاورة، فالقبول بالدخول في الحوار يجب أن يحمل معه صيفه الالتزام بنتائجه، وللقبائل دور في المساعدة على المصالحة الوطنية فهي من بين القوي الاجتماعية الفاعلة في المجتمع لملء الفراغ الأمني، ويقع على المثقفين مسؤولية تنوير الرأي العام والمساعدة في إتمام المصالحة والقيام بدور داعم للشرعية والانتقال بليبيا من مجتمع قبلي إلى مجتمع منفتح ومتعدد وديمقراطي.

ولتحقيق مصالحة وطنية ناجحة ومستدامة يجب إتباع نموذج وطني يعتمد على الأطراف المحلية، وأن يتحمل الليبيون أنفسهم عبء المصالحة ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بذلك نيابة عنهم، فالعامل الخارجي له أثرا كبير في ما تمر به الدولة من عدم الاستقرار وغياب الأمن،فمنذ عام 2011 والآلة الإعلامية لبعض الدول تمارس تشويهاً للقوى الوطنية رغبة منها في السيطرة والتدخل في شؤون ليبيا الداخلية، بتقديم الدعم والعتاد العسكري لصالح طرف دون آخر مؤدية إلى مزيد من الفوضى السياسية والأمنية، [40] ومن هنا فأن حالة الدولة السياسية لها تأثير قوى على الحوار فيكون التأثير ايجابيا في الغالب في حالة الدولة المستقلة ويكون التأثير سلبيا في حالة الدولة الغير مستقلة. تواجه المصالحة في ليبيا تحديات أهمها:

- تحدي الأمن والاستقرار ونزع السلاح وبناء الجيش.
- القبلية والجهويه وثقافة المنتصر.
- المجتمعات النازحة (النازحون داخليا واللاجئون).
- الحوار الوطني والإصلاح المؤسسي، وحالة الدولة السياسية.
- المجتمع المدني، وإدماج الشباب في كافة المجالات.
- المجتمع الدولي (تحدي العامل الخارجي).

سادسا: سبل تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا.

لتحقيق المصالحة الوطنية بدولة ليبيا يجب العمل على صفاء النية بين أطراف النزاع، وإيجاد إرادة وطنية والتصدي للتدخلات الخارجية، والتنديد بحالة الانقسام والإقصاء والدعوى إلى السلم الاجتماعي والحوار الوطني الهادف وإشراك مؤسسات المجتمع المدني ودعمها، ونشر ثقافة التسامح، وإصلاح الخطاب الإعلامي، وإرساء قواعد القانون وتمكين القضاء، وتضميد الجراح بجبر الضرر، وإشراك المثقفين والساسة ومشايخ القبائل وذوي النفوذ الاجتماعي حتى يتسنى لكل أفراد المجتمع طرح أفكارهم ومشاكلهم، ومعالجة النفور الاجتماعي بين أبناء الوطن.

ومن بين أهم السبل لتحقيق المصالحة الوطنية في دولة ليبيا ما يلي:

1. تقديم الدعم لعملية المصالحة الوطنية:

يعد انعدام الأمن المشكلة الأكثر خطورة في ليبيا وهو يعوق التقدم السياسي، ولابد للحكومة الليبية وشركائها الدوليين مضاعفة جهودهم للسيطرة على الوضع الأمني في البلاد، وإيجاد خارطة الطريق، والتوصل إلى اتفاق سياسي يخفف من التوتر ويحسن الأمن، ويتعين على ساسة ليبيا استخدام المصالحة الوطنية لبناء الثقة بين مختلف القوي السياسية والاجتماعية، وإشراك المجتمع المدني في مناقشات وضع الدستور، وإدخال التحسينات على الإدارة العامة وزيادة تبادله المعلومات، وإن تكون هذه العملية بقيادة شخصيات وطنية ودولية، [41].

2. دور الأعلام في تدعيم المصالحة الوطنية:

لوسائل الإعلام دورا كبير فهي بمثابة الينابيع الأساسية للقيم الاجتماعية والعادات والاتجاهات والأنماط السلوكية الايجابية والسلبية، فالإعلام يسيطر على العقول ويغرس فيها مختلف أنماط القيم، ولعل ابرز الشواهد على ذلك الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والإعلام في مطلع عام 2011 وقدرتها على تغيير أنظمة الحكم في العديد من الدول عبر مواقع التواصل الاجتماعي،[42] ولاغني اليوم عن الأعلام بوسائله المختلفة لتدعيم المصالحة الوطنية وتعميقها في النفوس بعد نزع الحقد والكراهية التي سادت بفعل التأثير الخارجي والعصبية القبلية والجهوية والغرس الثقافي السلبي الذي أثر على الأفراد واخل بالقيم الأخلاقية، ويعترض نجاح الأعلام في تدعيم المصالحة الوطنية العديد من المعوقات أهمها عدم الثقة في بعض المنابر الإعلامية، وحالة الشحن السياسي التي يتبناها بعض الإعلاميون، والإعلام المدعوم من الخارج في ظل غياب الإعلام الوطني، ولتحقيق المصالحة الوطنية، يجب مراجعة السياسة الإعلامية القائمة وتصويبها بما يخدم الوطن، وتدريب الإعلاميين وتأهيلهم على تحديد مصادر المعلومات وانتقاء المفردات والمصطلحات الإعلامية وإعادة النظر في الإعلام الخاص وتصويبه، والتحلي بالمصداقية وشرف المهنة ونقل الخبر بلغة لا تجرح المشاعر ولا تميز بين أبناء الوطن، [43].

3. التعايش السلمي في ليبيا:

الصراع وما يتولد عنه من أثار ونتائج سلبية توثر بشكل كبير على تحقيق التعايش السلمي بين فئات المجتمع، فكلما كانت الحروب طويلة كلما كان ذلك أكثر تعقيد لمهمة من يقومون بإجراء المصالحة، فعملية رأب الصدع بين الأطراف المتحاربة تحتاج إلى إعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد، فالخلاف بين الجهات التي كانت في نزاع وشعورهم بالألم والحقد والكراهية تجاه بعضهم تتطلب الحيطة والحذر لإعادة اللحمة وتحقيق التعايش السلمي، [44].

إن تحقيق التعايش السلمي بين الليبيين يحتاج إلى بعض الوقت، وتوحيد الجهود مع وجود نية سليمة لبناء المجتمع بدلا من الصراع وتبادل التهم والتخوين، وتكمن أهم معوقات التعايش السلمي في وجود بيئة سياسية غير ملائمة، فالبيئة السياسية في ليبيا تعيش حالة من الصراع والتجاذب السياسي بين مختلف المكونات السياسية التي لا تعي خطورة الوضع الذي تمر به الدولة، إن ما تعانيه ليبيا الآن من سوء الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي وحالة الانقسام السياسي والإداري والمالي، وعدم الاتفاق بين الحكومات بسبب محاولة كل طرف الحصول على مكاسب سياسية على حساب الوطن واستقراره، [45].

سابعا: دور العامل الخارجي في احتواء المسالة الليبية:

لمنظمة الأمم المتحدة والدول الكبرى مثل ألمانيا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا وأمريكا، وروسيا، وتركيا ودول الجوار مثل مصر وتونس والجزائر والمغرب دور مؤثر على الأزمة الليبية من خلال استضافة المؤتمرات الدولية والإقليمية التي يلتقي فيها الساسة الليبيين ومن أهم هذه المؤتمرات ما يلي:

1. إعلان تونس:

وقع ممثلون عن البرلمان وآخرون عن المؤتمر الوطني العام في العاصمة تونس يوم 6 ديسمبر 2015 على إعلان مبادئ ينص على تشكيل لجنتين إحداهما مكلفة باختيار رئيس حكومة ونائبين له، والثانية مكلفة بتعديل الدستور، لمساعدة ليبيا على تحقيق الأمن والاستقرار، وفتح قنوات الحوار المباشر بين الأطراف الليبية لحل النزاع، إلى جانب تشكيل لجنة تتكون من عشرة أعضاء خمسة ينتمون لمجلس النواب ومثلهم ممثلون عن المؤتمر الوطني العام، حيث تتكلف تلك اللجنة بالمساعدة على اختيار رئيس حكومة وفاق وطني ونائبين له، يمثل أحدهما المؤتمر الوطني العام، والثاني مجلس النواب، ونص إعلان المبادئ كذلك على تشكيل لجنة من عشرة أعضاء خمسة ممثلين عن الطرفين، تتكلف بتعديل الدستور السابق.

2. لقاء مالطا:

التقي رئيس المؤتمر الوطني العام نوري أبو سهمين في 12 ديسمبر 2015 برئيس مجلس النواب عقيلة صالح في مالطا، برعاية أممية، وجاء اللقاء قبل يوم واحد من مؤتمر روما حول ليبيا والذي شاركت فيه قرابة الأربعين دولة، لمناقشة ملف الحوار والتهديدات الأمنية التي تواجهها، وطلبت الأمم المتحدة من الرافضين لاتفاق الحوار نسيان خلافات الماضي، وقال وزير الخارجية الأميركي جون كيري في مؤتمر صحفي مع نظيره الإيطالي باولو جنتيلوني والمبعوث ألأممي إلى ليبيا مارتن كوبلر، إن غالبية الفصائل مستعدة للتوقيع على اتفاق تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وأن الليبيين يرفضون عرقلة الاتفاق، [46]

3. الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات):

اتفاق الصخيرات أو الاتفاق السياسي الليبي اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا وثم توقيعه تحث رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بأشراف المبعوث ألأممي مارتن كوبلر، وضم أعضاء مجلس النواب، والمؤتمر الوطني العام والمجلس الوطني الانتقالي، وأبرم أعضاء هذه الهيئات التشريعية الثلاث والتشكيلات المسلحة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية وقادة القبائل والمنظمات النسائية، ويستند الاتفاق السياسي إلى أربعة مبادئ رئيسية وهي ضمان الحقوق الديمقراطية، والحاجة إلى حكومة توافقية، وتمكين مؤسسات الدولة، واحترام القضاء واستقلاله، وتتضمن الاتفاق أسماء المرشحين لعضوية مجلس رئاسة الوزراء، وأولويات حكومة الوفاق الوطني، والقواعد الأساسية لعمل مجلس الدولة، ومقترح لتعديل الإعلان الدستوري، ومبادئ تنظيمية لإدارة السياسة المالية، والترتيبات الأمنية.

إن تنفيذ هذا الاتفاق قد يسهم في إصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتحفيز التنمية وترسيخ سيادة القانون وحقوق الإنسان، ويجمع المشاركين في الحوار على أن التسوية السلمية للأزمة في ليبيا تتطلب التزاماً واضحاً من قِبَل الممثلين السياسيين، ودعماً واسعاً من كافة الأطراف، والتأكيد

على المسار الديمقراطي باحترام نتائج العملية الانتخابية والتداول السلمي للسلطة، والتمسك بالإعلان الدستوري واحترام استقلال القضاء وأحكامه وقراراته، والالتزام بالمعاهدات الدولية والحفاظ على السيادة الليبية، وضمان إتاحة الفرصة للمشاركة بفعالية في بناء الدولة، [47].

4. اتفاق باريس حول الأزمة الليبية:

عقد اتفاق باريس في 29 مايو 2018 بقصر الإليزيه وهو المؤتمر الدولي الخاص بحل الأزمة الليبية برعاية الأمم المتحدة والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ومشاركة منظمات دولية وإقليمية وممثلين عن 15 دولة فاعلة في المشهد الليبي من أجل إرساء الاستقرار وتناول الاتفاق مسالة اعتماد الدستور والإعداد للانتخابات وتوحيد المؤسسات السيادية وبناء مؤسسة عسكرية وفيما يأتي عرض لأهم هذه البنود:

– بناء مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة خاضعة لمبدأ المحاسبة، وتشجيع حوار العسكريين الليبيين الجاري في القاهرة لتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية .

– إلتزام القادة الليبيون بقبول واحترام نتائج الانتخابات وتوفير الموارد المالية اللازمة والترتيبات الأمنية الصارمة، وأن تتسم الانتخابات بالشفافية والمصداقية.

– وضع أسس دستورية، والاتفاق على إجراء انتخابات برلمانية، ورئاسية، وفق ما يحدده الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بالتشاور مع حكومة الوفاق الوطني ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمفوضية العليا للانتخابات، [48].

5. مؤتمر باليرمو:

عقد مؤتمر باليرمو بتاريخ 12 نوفمبر2018 في مدينة باليرمو الإيطالية، بحضور مجلس النواب والمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا ورئيس الوزراء الايطالي جوزيبي كونتي الذي يري إن الاستقرار سيسهم في تحسين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقريب وجهات النظر وتحقيق وحدتهم الوطنية وتسريع مسار التفاوض بين كافة الأطراف الليبية لتحقيق الأمن والاستقرار، مشيرا إلى أن المجتمع الدولي باستطاعته تسهيل عملية الاستقرار وأن هذا الأمر في يد الليبيين أنفسهم، ويسعى المؤتمر إلى دعم التوافق وإنهاء حالة الانقسام والمساهم في حل نهائي للأزمة، وشدد البيان الختامي للمؤتمر على التخلي عن استخدام القوة واعتماد جدول زمني لتوحيد المؤسسات،والدعوة إلى عقد المؤتمر الوطني الجامع مطلع 2019، وعلى أهمية إنجاز الدستور والعملية الانتخابية، والتأكيد على سيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسيادة القانون وضمان أمن مواطنيها وأنه لا حل عسكريا في ليبيا والاتفاق السياسي هو الإطار الوحيد لتحقيق الاستقرار، [49].

6. اتفاق جنيف سويسرا:

بتاريخ 23 أكتوبر 2020 بمدينة جنيف السويسرية وقع اتفاقا بين طرفا النزاع في ليبيا لوقف دائم لإطلاق النار، وفي إطار الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى حل الصراع الدائر عقدت الأمم المتحدة اجتماعا بين خمسة ضباط من الطرفين يمثلان حكومة الوفاق في غرب ليبيا وقوات حفتر في شرق ليبيا أطلق علية اتفاق 5+5، وقد اتفق الطرفان على الأتي:

– الوقف الفوري لإطلاق النار ويسرى ذلك من لحظة توقيع هذا الاتفاق.

– إخلاء جميع خطوط التماس من الوحدات العسكرية والمجموعات المسلحة بإعادتها إلى معسكراتها وخروج جميع المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية برا وبحرا وجوا في مدة أقصاها 3 أشهر وتجميد العمل بالاتفاقيات العسكرية الخاصة بالتدريب في الداخل الليبي وخروج أطقم التدريب إلى حين استلام الحكومة الجديدة الموحدة لأعمالها، وتكليف الغرفة الأمنية المشكلة بموجب هذا الاتفاق لتامين هذه المناطق.

– تشكيل قوة عسكرية محدودة العدد من العسكريين النظاميين تعمل كقوة للحد من الخروقات المتوقع حدوثها.

– حصر وتصنيف المجموعات والكيانات المسلحة بجميع مسمياتها سواء التي تم ضمها للدولة أو التي لم يتم ضمها، ووضع آلية وشروط إعادة دمج أفرادها وبشكل فردي إلى مؤسسات الدولة ممن تنطبق عليه الشروط أو إيجاد فرص وحلول لمن لا تنطبق علية الشروط أو لمن لا يرغب في الدمج، من خلال لجنة مشتركة بدعم ومشاركة البعثة.

– إيقاف التصعيد الإعلامي وخطاب الكراهية المتفشي من قبل قنوات البث المرئي والمسموع والمواقع الإلكترونية وتدعو الجهات القضائية والمختصة اتخاذ الإجراءات اللازمة لملاحقة تلك القنوات والمواقع.

– فتح الطرق والمعابر البرية والجوية على كامل التراب الليبي وتامين الطريق الساحلي بنغازي سرت مصراتة طرابلس، وطريق غريان الشويرف سبها مرزق.

– تكليف آمر لحرس المنشآت النفطية في المنطقة الغربية وآمر في المنطقة الشرقية وتنظيم جهاز حرس المنشات النفطية بما يكفل استمرار تدفق النفط.

– إيقاف القبض على الهوية أو الانتماء السياسي واقتصار الملاحقة والقبض على المطلوبين جنائيا وإحالتهم إلى الجهات المطلوبين لديهم.

– إعداد آلية لتفيد هذا الاتفاق واتخاذ التدابير العاجلة لتبادل المحتجزين بسبب العمليات العسكرية بتشكيل لجان مختصة من الأطراف المعنية.

وتطبيقا لما جاء في محادثات طنجة المغربية التي حضرها120 نائباً، برعاية مغربية في 2 نوفمبر من اجل إنهاء انقسام مجلس النواب والحفاظ على وحدته لأداء مهامه وتوحيد المجلس بعد سنوات من الانقسام بين نواب الشرق والغرب، عقد مجلس النواب الليبي في 8 ديسمبر2020 أولى جلساته في مدينة غدامس حضرها 127 نائبا، وصدر بيان ختامي بتأجيل الجلسة إلى 21 _22 ديسمبر2020 للسماح لأكبر عدد ممكن من النواب بالحضور، وفي 13نوفمبر 2020، أعلنت الأمم المتحدة أن المندوبين الليبيين المجتمعين في تونس توصلوا إلى اتفاق على إجراء انتخابات عامة في 24 ديسمبر2021، وفي 5 فبراير 2021 انتخب المشاركون في الحوار الليبي خلال اجتماع جنيف برعاية الأمم المتحدة رئيسا للحكومة الوحدة الوطنية، ورحب العالم بالخطوة، وأعلنت الأمم المتحدة عن تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة في ليبيا والتي تتكون من مجلس رئاسي مكون من رئيس ونائبين من أقاليم ليبيا الثلاثة، بالإضافة لرئيس حكومة مستقل عن المجلس، وتم اختيار محمد يونس المنفي رئيسا للمجلس الرئاسي ونائبين هما عبد الله اللافي وموسى الكوني، وعبد الحميد دبيبه رئيسا للحكومة، وذلك خلال تصويت جرى في جنيف، وتمثل الحكومة الجديدة فرصة لتوحيد مؤسسات الدولة المنقسمة.

وفي 15 فبراير اجتمع أكثر من 100 نائب لعقد جلسة تشاوريه بمدينة صبراتة غرب طرابلس لمنح الثقة للحكومة المنتظرة إلا أنه ثم تأجيل الجلسة، وبتاريخ 9 مارس2021 بمدينة سرت الليبية عقد نواب البرلمان جلسة لمنح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية الجديدة بحضور 132 نائبا، وبحسب خارطة الطريق التي أشرفت عليها بعثة الأمم المتحدة صوت البرلمان الليبي في 10 مارس2021 بالموافقة على حكومة الوحدة الوطنية وحصلت الحكومة على ثقة البرلمان، وتتولى السلطة التنفيذية الجديدة مسؤولية توحيد مؤسسات الدولة والإشراف على المرحلة الانتقالية حتى موعد انتخابات 24 ديسمبر 2021، وأدي المجلس الرئاسي الجديد في 15 مارس 2021 اليمين أمام المحكمة الدستورية في طرابلس في إطار عملية سياسية رعتها الأمم المتحدة،تم انتقل المجلس الرئاسي إلى طبرق لأداء اليمين في المقر المؤقت للبرلمان الذي اتخذه منذ 2014، وفي 16 مارس 2021 تسلمت حكومة الوحدة الوطنية مهام عملها بطريقة سلسة من رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس.

7. اجتماعات بوزنيقة (اتفاق بين الليبيين بشأن المناصب السيادية):

بتاريخ 23 يناير2021وفي مدينة بوزنيقة المغربية جنوب الرباط ثم الاتفاق بين لجنتي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة برعاية الأمم المتحدة، على توزيع المناصب السيادية بين الأقاليم الليبية الثلاثة إقليم طرابلس، إقليم برقة، إقليم فزان، على أن يكون مصرف ليبيا المركزي وهيئة الرقابة الإدارية حصة شرق ليبيا، بينما سيحصل الغرب على ديوان المحاسبة والنائب العام ورئيس المفوضية العليا للانتخابات، وتكون المحكمة العليا وهيئة مكافحة الفساد للجنوب، على أن تختار الهيئات القضائية منصب النائب العام ورئيس المحكمة العليا، واتفقت اللجنتين على تشكيل لجنة لقبول الترشيح، والنظر في انطباق الشروط والمعايير المتفق عليها.

أطلق على هذه اللجنة أسم لجنة 13 13 لبحث اختيار المناصب السيادية أي أنها تضم 13 عضو من مجلس النواب، و13 من المجلس الأعلى للدولة، مع الالتزام بمراعاة الكفاءة والتوازن الجغرافي لضمان التوزيع العادل للمناصب العليا في مؤسسات الدولة، وشكل اجتماع بوزنيقة خطوة عملية لتطبيق المادة 15 من الاتفاق السياسي الليبي الموقع في مدينة الصخيرات بتاريخ7 ديسمبر2015.

8. مؤتمر دعم استقرار ليبيا:

بدعوة من حكومة الوحدة الوطنية ووزارة الخارجية الليبية انعقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس في يوم الخميس الموافق31 اكتوبر2021، وهو أول مؤتمر دولي تستضيفه طرابلس منذ 2010، وحضي برعاية أممية ودولية شارك فيه 27 دولة و4 منظمات دولية وتركز النقاش فيه على مسار أمني عسكري وآخر اقتصادي لحل الأزمة وإعطاء دفعة للمسار الانتقالي في ليبيا، بمشارك جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي ومسولين من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وكانت من أهم مخرجات المؤتمر ما يأتي :

– اتخاذ التدابير اللازمة لاستحقاقات بناء الثقة، وإيجاد بيئية مناسبة من أجل إجراء الانتخابات الوطنية بشكل نزيه وشفاف وجامع في موعدها 24 ديسمبر 2021.

– التأكيد على احترام السلطات الليبية لالتزاماتها وتعهداتها الدولية واحترام القانون الدولي وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتعاون السلطات الليبية مع بعثة تقصي الحقائق التابعة لمجلس حقوق الإنسان وتسهيل مهامها.

– أنها النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار والتأكيد على إخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، وإطلاق سراح المحتجزين وإزالة الألغام وتوحيد المؤسسات الأمنية تحث سلطة المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، لإنهاء الأزمة الليبية، وإحلال السلام وبناء الدولة، وتحقيق التعايش السلمي لدافع عجلة الاقتصاد والتنمية.

– تأكيد وزير الخارجية المصرية على أن مصر مستمرة في جهودها بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في رئاسة مجموعة العمل الاقتصادية المنبثقة عن مسار برلين بهدف الإصلاح الاقتصادي تلبية لأمال أبناء شعبها.

– أن إطلاق مبادرة استقرار ليبيا يأتي كخطوة للتنفيذ الكامل لما نص عليه قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا من القرار 1970 لسنة 2011 والقرارات اللاحقة ولاسيما 2570 و2571 وكذلك مخرجات مؤتمر برلين 1و2 وخارطة الطريق الصادر عن ملتقي الحوار السياسي الليبي ودعوة الجميع لتنفيذ هذه القرارات.

– الالتزام الدائم والثابت والقوي لحكومة الوحدة الوطنية بسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية ورفضها القاطع لجميع إشكال التدخلات الأجنبية في الشؤون الليبية وإدانتها لمحاولات خرق حظر السلاح وإثارة الفوضى في ليبيا داعية كل الدول لإعادة فتح سفارتها لعودة ليبيا إلى الساحة الدولية.

9. مؤتمر باريس حول ليبيا:

بتاريخ 12 نوفمبر 2021 عقد بالعاصمة الفرنسية باريس مؤتمر بمشاركة 30 دولة ومنظمات دولية وإقليمية، ومن بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وايطاليا، وتركيا، وروسيا، ومصر وتشاد والنيجر، ومالطا، وشارك الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيرش بكلمة عبر الفيديو، ومثل ليبيا رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، ورئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة، وخرج المؤتمر ببيان ختامي كانت أهم نقاطه ما يأتي:

– التأكيد على إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 ديسمبر،2021، بتقديم الدعم اللازم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات لكي تتمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفرض عقوبات على معرقلي العملية الانتخابية.

– اتخاذ خطوات لدعم جهود البعثة الأممية في ليبيا ودعوة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية إلى توفير مراقبين للانتخابات وذلك بالتنسيق مع السلطات الليبية وخاصة حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية العليا للانتخابات.

– الاحترام والالتزام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها الوطنية والتزام كافة الدول المشاركة في المؤتمر بذلك ورفض كل التدخلات الخارجية.

– الالتزام بالتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار، وسحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب وحظر إرسال السلاح، ومساعدة السلطات الليبية في تنفيذ خطة فعالة لنزع السلاح وإعادة الإدماج، ومحاربة الإرهاب، ودعم إصلاح القطاع الأمني.

– إجراء مصالحة وطنية شاملة تقوم على مبدأ العدالة واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ، وتعزيز الحوار السياسي وإنشاء هيئة المصالحة الوطنية.

نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة الراهنة توضيح واقع الأزمة الليبية وتحديد أهم التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية لتفادي الأزمة ولم الشمل وتحقيق التعايش السلمي والاستقرار والتنمية وبناء الدولة وإزالة الخلافات بين أبناء البلد الواحد والوصول إلى حلول تغير هذا الواقع وتقرب وجهات النظر وإيجاد تدابير لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، وتغير الثقافة السائدة وزرع الوطنية والولاء للوطن وحب العمل والنظر إلى مصلحة الوطن والقضاء على الانقسامات، وبناء حوار وطني شامل وفق عملية سياسية واجتماعية يشترك فيه كل الأطراف الليبية، وعلينا الاستفادة من التجارب الدولية السابقة،ويمكن طرح ما توصل إليه الباحث من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول واقع الأزمة الليبية الراهنة:

أن طبيعة الأزمة السياسية والاجتماعية والأمنية التي شهدها المجتمع الليبي بفعل مجموعة من التحديات والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

1. واقع المصالحة الوطنية في دولة ليبيا ويتمثل في الفراغ الاجتماعي والسياسي والأمني والثقافي الذي قسم المجتمع سياسيا واجتماعيا والتدخلات الخارجية والإقليمية من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية على حساب الشعب الليبي، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حمزة يوسف بعنوان تحديات بناء الدولة في ليبيا.

2. الواقع السياسي للمجتمع الليبي ويتمثل في الفوضى التي عمت المجتمع وعدم وجود آليات للعمل السياسي، وتشبث من وصل إلى السلطة بالمناصب، وانقسام الدولة إلى حكومة في الشرق وأخرى في الغرب والصراع على الجنوب، وعدم توحيد المؤسسات السياسية والتأخر في أعداد الدستور وعدم إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية،تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حمزة يوسف بعنوان تحديات بناء الدولة في ليبيا.

3. الواقع الاجتماعي الليبي نتيجة للصراعات والنزعات التي عصفت بالدولة احدث شرخ في النسيج الاجتماعي وسيطرة القبلية والجهوية والمصالح الخاص على حساب مصالحة الوطن، والحالة الإنسانية والمعيشية التي وصلت لها البلاد نتيجة النزاعات والصراعات.

4. الواقع الأمني لليبيا يتمثل في تدهور وضعف الأجهزة الأمنية وانتشار السلاح وعد توفير الأمن والاستقرار، وانقسام المؤسسات العسكرية والأمنية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة حمزة يوسف بعنوان تحديات بناء الدولة في ليبيا.

المحور الثاني: تحديات المصالحة الوطنية في دولة ليبيا:

هناك العديد من الأسباب التي تكمن وراء فشل الدولة الليبية في تحقيق مصالحة وطنية وتتمثل الأسباب في التحديات الداخلية والخارجية التي تعرقل عمل مجالس المصالحة الوطنية وتؤخر استقرار الدولة وتحقيق البناء والتنمية ومن أهم هذه التحديات.

1. التحديات الداخلية تتمثل في سيطرة الولاء القبلي وانتشار التشكيلات المسلحة، والمتاجرة بملف النازحين والمهجرين وعدم انتشار ثقافة التسامح والصفح وثقافة المنتصر وعدم الاهتمام بملف التعويضات وجبر الضرر، والانقسام السياسي والمالي والإداري والعسكري، وسيطرة المصالح الشخصية وإهمال مصالح الوطن وعدم الاتفاق على ثوابت وطنية وانعدام الشفافية وضعف المؤسسات القضائية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة فهيل جبار جلبي بعنوان المصالحة الوطنية في العراق بعد2003.

2. التحديات الخارجية لتحقق مصالحة وطنية ناجحة يجب الاعتماد على الذات وتصدر الأطراف المحلية والوطنية لجولات الحوار وتقليص دور الأطراف الخارجية بحيث تقتصر على المساعدات التقنية والتدريبية وأن يتحمل الليبيين مسؤولية إنهاء الأزمة.

3. التحديات الأمنية العمل من اجل السيطرة على المؤسسات الأمنية والعسكرية وتكوين جيش وطني ومؤسسات أمنية منضبطة وتأمين حدود الدولة الليبية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة فهيل جبار جلبي بعنوان المصالحة الوطنية في العراق بعد2003.

4. التحديات الاقتصادية تتمثل في تامين المؤسسات النفطية التي هي مصدر دخل للدولة الليبية والاهتمام بالقطاع الخاص وتطويره وتنمية العنصر البشري وإشراك المرأة والشباب في مختلف مجالات العمل والعدالة في توزيع الثروة.

5. دور الأعلام للأعلام دور مهم في تدعيم عملية المصالحة من خلال تبنيي أعلام يدعم قيم التسامح والتصالح ويزرع اللحمة وينزع بدور الفتنة والغل والحقد من خلال اعتماد ميثاق شرف للإعلاميين وتحليهم بالوطنية.

المحور الثالث آليات تحقيق المصالحة والتنمية:

هناك حاجة وطنية ملحة إلى تحقيق مصالحة وطنية شاملة في المجتمع الليبي للانطلاق إلى التنمية والبناء والأعمار فالصراع والنزاع الذي ساهم في إيجاد صدع داخل النسيج الاجتماعي الليبي يتطلب وعي كل الأطراف بأهمية تحقيق التعايش والوحدة الوطنية داخل الدولة الليبية، ونفترض أن يتحقق ذلك من خلال إتباع مجموعة من الآليات وهي:

1. آليات سياسية تتمثل في تفعيل الحوار الوطني وتفعيل دور مجالس المصالحة والابتعاد على سياسات الإقصاء والتهميش وأشارك كافة مكونات الشعب الليبي، والإسراع في إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وإعداد دستور توافقي وتوحيد المؤسسات السياسية والتشريعية والابتعاد عن التدخلات الدولية والإقليمية التي تعرقل عمل المصالحة وتسعي إلى تغليب طرف على أخر، والتأكيد على سيادة الدولة،تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة فهيل جبار جلبي بعنوان المصالحة الوطنية في العراق بعد2003.

2. آليات أمنية يعد الأمن والاستقرار من أهم دعائم التنمية والتي يفترض أن تقوم على جمع السلاح، وإعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة فهيل جبار جلبي بعنوان المصالحة الوطنية في العراق بعد2003، ودراسة وناس فاطمة المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر.

3. آليات اقتصادية أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وإصلاح المؤسسات الاقتصادي وحماية الحقول النفطية ووضع إستراتيجية وطنية للإعادة إنتاج النفط لما كان علية قبل 2011، والاهتمام بالسياحة الساحلية والأثرية، وإيجاد اقتصاد بديل للنفط وتدريب القوي العاملة، والعدالة في توزيع الثروة، وتنفيذ برامج تنموية، ورفع مرتبات المواطنين.

4. آليات اجتماعية بإصلاح النسيج الليبي ونشر ثقافة التسامح والتعايش السلمي ونبد مشاعر العنف والإقصاء والتطرف وبناء بيئة اجتماعية وإعادة الثقة بين أبناء الوطن وانتخاب شخصيات مؤهلة للقيادة، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة فهيل جبار جلبي بعنوان المصالحة الوطنية في العراق بعد2003 .

أن انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في ليبيا، مسؤولية البعثة الأممية التابعة للأمم المتحدة التي لم تضع حد للدعم الخارجي من بعض الدول بالأسلحة رغم قرار حظر تصدير الأسلحة، كما أن الاتحاد الأوروبي لم يضع إستراتيجية عمل ورؤية واضحة لتحقيق الاستقرار الأمني السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لذلك يجب العمل على:

- تحقيق الأمن والاستقرار ومساعدة الليبيين للخروج من هذه الأزمة.
- النظر في أداء بعثة الأمم المتحدة وتطبيق الاتفاقيات الإنسانية والقانونية التي تدين الحروب والجرائم ضد الإنسانية.
- التواصل مع مختلف الفئات الفاعلة داخل المجتمع الليبي لتوسيع قاعدة المشاركة في حل الأزمة، ومساعدة الدولة الليبي في إيجاد برامج تنموية.

لقد ركز كل من يريد استمرار الأزمة الليبية على بث روح التذمر والفشل والسلبية وعملوا على إيصال المواطن إلى شبه الاقتناع بفشل التغيير، فالحرب النفسية والاجتماعية والإعلامية إلى جانب الحرب العسكرية عملت على توجيه الرأي العام وإبعاد الدولة على تفنيد برامج التنمية، وتسببت الحروب بتهجير الآلاف من العائلات وتخريب مساكنهم، وتدمير جزء كبير من البنية التحتية، وتركت أثار نفسية لدى بعض السكان وبالأخص فئة الأطفال والنساء، كما أنها قضت على جيل كامل من الشباب ورملت الآلاف من النساء ويتمت الأطفال، أنها حرب للحصول على المصالح، كما ساهم أعضاء مجلس النواب في تأجيج الوضع من خلال قيامهم بتأيد الأطراف المتصارعة مما زاد من حدة الأزمة.

لتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية والتسامح وتجاوز الماضي والاتجاه نحو بناء الدولة والانطلاق للتنمية وإرساء دعائم الأمن والاستقرار، تحتاج ليبيا إلى مصالحة وطنية تشمل كل مدن وقرى ومكونات الدولة، للقضاء على النزاع القائم وتحقق التهدية بإقامة ميثاق شرف يضم كل الليبيين لتجاوز الأزمة الراهنة، وبناء مناخ تعاوني وتطوير منظومة وطنية تكفل تفاعل الجميع لبناء مؤسسات الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والشرطية، وتجاوز الخطاب الذي يدعوا إلى أن هناك من فقد أبنائية في هذه الحروب فالأم التي فقدت أبنائها في الحرب هي أم ليبية، وكل شاب تقطعت أطرافة هو ليبي ويعالج على حساب الدولة الليبية، الكل يعيش على ارض ليبيا، والذي يدفع فاتورة الأسلحة لقتل الليبيين هي الدولة الليبية، من هنا علينا تجاوز هذا الخطاب لبناء ليبيا المستقبل والالتقاء على شيء اسمه الوطن.

المراجع

[1] ب، محمد الصالح، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، تاريخ الاسترجاع:18-11-2022م، نشر بموقع https://arabprf.com/?p=2307 :

[2] ن، عادل ياسر، أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، تاريخ الاسترجاع:18-11-2022م، نشر بموقع https://iasj.net/iasj/download/75e77a648b5c0cb6. :

[3] م، عواطف امحمد، ومنصور، هاجر امحمد، دور القانونيين في ترسيخ مبدأ المصالحة الوطنية، مجلة البيان العلمية، العدد 10، جامعة سر، 2021.

[4] ش، محمد بوزيدي، الأزمة الأمنية الليبية وآفاق المصالحة الوطنية، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 10، العدد 1، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة- الجزائر، 2022.

[5] انظر إلى المرجع التالية.

- أ، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، دار ابن خلدون- القاهرة، ص 24، 2012.

- أ، محمد عبد الحفيظ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، ص 3_4، تاريخ الاسترجاع:11-8-2020م، نشر بموقع https://platform.almanhal.com/Reader/2/77897

- ش، فتحي حمد، ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين من الرؤية إلى تحقيق الأهداف رؤية تنموية لليبيا بعد الثورة، دار البيان-بيروت، ط1، ص 118_119، 2014.

[6] ش، شاهر، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشرات، تاريخ الاسترجاع:10-5-2021م، نشر بموقع : http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497

[7] انظر إلي المراجع التالية.

– أ، مهي سهيل، مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها، تطبيقات على الريف اللبناني، معهد الإنماء العربي– ليبيا، ط1، ص 21_22، 1978.

– حفظي، إحسان، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، ص 33، 2011.

– الجوهري، محمد محمود، علم اجتماع التنمية، دار المسيرة–عمان، ط1، ص 140، 2010.

– رشوان، حسين عبد الحميد أحمد، التنمية اجتماعيًا، ثقافيًا، اقتصاديًا، سياسيًا، إداريًا، بشريًا، مؤسسة شباب الجامعة– الإسكندرية، ص 10_11، 2009.

[8] أ، عثمان علي سالم، سبل إعادة أعمار وتأهيل سكان المدن المدمرة بالحرب ومعوقات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نفس– اجتماعية، مجلة التربوي، العدد 19، كلية التربية الخمس، جامعة المرقب، 2021.

[9] ي، حمزة، تحديات بناء الدولة في ليبيا 2011_2015، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016.

[10] ج، فهيل جبار، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003، مركز دراسات السلام وحل النزاعات، جامعة دهوك– العراق، 2014.

[11] ف، وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.

[12] أ، عبد الله جاد البسيوني، الربيع العربي وضرورة الحوار الاجتماعي، دراسة في سوسيولوجيا العمل، روابط للنشر وتقنية المعلومات– القاهرة، ط1، ص 25، 2019.

[13] أ، يوسف محمد، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية– بيروت، ص 178_179، 2013.

[14] المصدر نفسه، ص 154_156.

[15] أ، يوسف محمد، و ريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة لطفي زكراوي، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، منتدى المعارف–بيروت، ط1، ص 242_243، 2013.

[16] ش، محمد، الإنسان والمجتمع مقدمة في السلوك الإنساني ومهارات القيادة والتعامل، المكتب الجامعي الحديث–الإسكندرية، ص 37_38، 1997.

[17] أ، ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق – الأردن، ط1، ص 129، 2011.

[18] خ، حنان عز العرب، دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية، المكتب العربي للمعارف– القاهرة، ص 26_27، 2015.

[19] ع، منال محمد، القيم الاجتماعية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية، ص 39، 2016.

[20] ز، محمود حمدي، القيم الدافعة لتقدم المجتمع، دار الكتب والوثائق القومية– القاهرة، ص 7_8، 2008.

[21] خ، حنان عز العرب، دور البرلمان في المصالحة الوطنية دراسة لبعض الحالات الأفريقية، مرجع سابق ذكره ، ص ص 27_31.

[22] س، منى زاهد، التحولات الاجتماعية والثقافية في زمن الربيع العربي تحليل ثقافي، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، مؤمنون بلاحدود– الرباط، ص 26_27، 2018.

[23] أ، عبد الله جاد البسيوني، الربيع العربي وضرورة الحوار الاجتماعي، مرجع سابق ذكره، ص 59.

[24] ن، إبراهيم وآخرون، تحرير علي الدين حلال، حال الأمة العربية، الإعصار من تغيير النظم إلى تفكيك الدول، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة مؤمن قريش– بيروت، ط1، ص 32، 2015.

[25] السلام الاجتماعي والتنمية المحلية في ليبيا، دليل عمل للحكومة المحلية وقادة المجتمعات، ص ص 5_6. تاريخ الاسترجاع:15-5-2020م، نشر بموقع : http://www.peacefulchange.org/uploads/1/2/2/7/12276601/socialpeaceandlocaldevelopmentlibya_arab_final_web[1].pdf

[26] مرجع ممارسات مجلس الأمن، بيان صادر عن جلسة مجلس الأمن 5041 المعقودة في 22 سبتمبر2004.

[27] ر، حسين عبد الحميد أحمد، التغير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث– الإسكندرية، ص ص 164_165، 2008.

[28] إنجاح المصالحة دور البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي، دليل للبرلمانيين رقم 10، ص 9_11، 2005.

[29] س، بول، كادليك، وأماندا، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية– شرق الكتاب، ط1، ص 128، 2013.

[30] الحسين، العويمر، سياسات جبر الصرر في التجارب الإفريقية للعدالة الانتقالية تجربة هيأة الإنصاف والمصالحة المغربية نموذجا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاجتماعية، مجموعة من المؤلفين، العدالة الانتقالية في أفريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية دراسة في تجارب لجان الحقيقة مكتسبات وتحديات، برلين، ط1، ص 194، 2018– 2015.

[31] إنجاح المصالحة، دور البرلمانات، الاتحاد البرلماني الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 15_17.

[32] إنجاح المصالحة، دور البرلمانات ، المصدر نفسه ، ص 18_19.

[33] أ، حسين وآخرون، الصفح والمصالحة، ملف بحثي، مجلة يتفكرون، العدد الثاني، الرباط، المملكة المغربية، بحث مقدم من المستشار عادل ماجد أستاذ القانون بجامعة درهام المملكة المتحدة، بعنوان قواعد المصالحة الوطنية في المراحل الانتقالية تطبيق على حالة مصر، ص ص 38_41، 2014.

[34] أ، حسين وآخرون، الصفح والمصالحة، ملف بحثي، المصدر نفسه، ص ص 29_30، 2014.

[35] أ، عطا الحسن، ترجمة شمس الدين الأمين ضو البيت، المصالحة الوطنية، إبراء جراح السودان، المجموعة السودانية للديمقراطية أولا برنامج الفكر الديمقراطي، سلسلة قراءة من أجل التغيير رقم 8، ط1، ص ص 18_23، 2013.

[36] ش، فتحي حمد، ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، من الرؤية إلى تحقيق الأهداف، رؤية تنموية لليبيا بعد الثورة، مرجع سابق ذكره، ص 118_119.

[37] س، بول، كادليك، أماندا، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق ذكره، ص 121_125.

[38] ت، مصطفي عمر، صراع الخيمة والقصر رؤية نقدية للمشروع الحداثي الليبي، منتدى المعارف– بيروت، ط1، ص 206_211، 2014.

[39] و، حسن محمد، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب الكويت، العدد 190، ص 19_62، 1994.

[40] ش، محمد عبد الحفيظ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والآفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 19، العدد71، ص 19_20، 2015.

[41] Christopher s .chivvis Jeffrey martini، ترجمة إدريس محمد علي قناوي، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، مؤسسةRAND ، ص 70_، 2014.72.

[42] أ، ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، مرجع سابق ذكره، ص76_99.

[43] ش، حسين، ورقة عمل بعنوان دور وسائل الأعلام في تدعيم المصالحة الوطنية، مقدمة لمؤتمر دعم المصالحة الفلسطينية والحكومة المؤقتة والانتخابات، غزة، فلسطين، مركز بال ثيلك للدراسات الإستراتيجية، ص 5_7، 2011.

[44] ج، فهيل جبار، المصالحة الوطنية في العراق دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد، مرجع سابق ذكره، ص 17_18، 2003.

[45] أ، يوسف محمد، وريكاردو رينيه لاريمونت، ترجمة لطفي زكراوي، الربيع العربي الانتفاضة والإصلاح والثورة، مرجع سابق ذكره، ص 236_242.

[46] الحل السياسي بليبيا من غدامس إلى الصخيرات، شبكة الجزيرة الإعلامية، مركز الجزيرة للدراسات، قسم وثائق وإحداث، تاريخ الاسترجاع:20–12–2020م، نشر بموقع : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/12/17

[47] مسودة الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بالمملكة المغربية، مدينة الصخيرات، تاريخ الاسترجاع:2–5–2020م، نشر بموقع https://www.temehu.com/GNA/Libyan–Political–Agreement–17–December–2015–arabic.pd.

[48] صورة من مسودة اتفاق باريس موجودة في مجلة أصوات مغاربية، 2018، تاريخ الاسترجاع:20–12–2021م، نشر بموقعhttps://www.maghrebvoices.com/a/438567.html :

[49] مؤتمر باليرمو خطوة على طريق المصالحة في ليبيا، شبكة رؤية الإخبارية، تاريخ الاسترجاع:20-8-2021م، نشر بموقع

http://www.roayahnews.com/articles/2018/11/13/6984